المجاز وأثره في الدلالة عند السيوطي

عفاف محمد سليمان سعد و حسن منصور سوركتي
1. كلية اللغات – جامعة بحري
2.كلية اللغات– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

مستخلص:

تناولت هذه الدراسة (المجاز وأثره في الدلالة عند السيوطي)؛ وقد جاءت الدراسة وصفية تحليلية هدفت إلى بحث العلاقة بين المجاز والدلالة عند السيوطي .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن السيوطي قد عدَّ الاستعارة والتشبيه والكناية والتعريض والحذف والاختصار والزيادة ضرباً من ضروب المجاز، وعليه فإنه يرى أنّ المجاز يسهم في نمو اللغة والتطور الدلالّي للكلمة ، وذلك باستخدامها في غير ما وضعت له، بطريق الاستعارة أو الكناية أو التشبيه، كما يدخل في اتساع الدلالة فيجعل للمفردة أكثر من معنى، وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي عند المحدثين.

كلمات مفتاحية: المجاز، الدلالة، الكناية.

ABSTRACT:

The study has explored trope and its influence on meaning according to Al-Syuti، one of the greatest scholars and thinkers of the 15th Century،

As descriptive analytical، the study has aimed to examine the link between trope and semantics according to Al-Syuti،

The study concluded that Al-Syuti has categorized metaphor، simile، metonymy، preterit ion، elision، abbreviation and addition as types of trope.

Trope، hence contributes to language and semantic development of a word by using metaphor، metonymy or simile.

Trope can expand the meaning of a word so that a word can have more than one meaning i.e. polysemous according to modern linguists.

In addition to lexical meaning، the word will have more synonyms، as a result new terms are formed.

Key Words: Trop، Semantics، Metonymy.

مقدمة:

المجاز فن وأداة ومنهج من مناهج التعبير القولي والتصوير البياني التي يستعين بها المتكلم لإبراز ما في نفسه من معانٍ وأحاسيس، وقد اهتّم به علماء البلاغة، والمنطق والفلسفة، وعلماء اللسانيات اللغويّة، وهو من أحسن الوسائل البيانية، والمجاز ليس وسيلة جمالية في الكلام فقط؛ بل وسيلة تعبيرية توضيحية لإيضاح المعنى ؛ إذ يخرج به المعنى متضمناً صفة حسية تكاد تعرضه على عيان السامع، لهذا شغُفت العرب باستعمال المجاز لميلها للاتساع في الكلام وللدلالة على كثرة معاني الألفاظ ، ولما فيه من الدقة في التعبير .(الهاشمي 1999– 236) فالمجاز هو وضع اللفظ في غير معناه المعجمي الأساسي، ويُعرف ذلك من سياق الجملة وموقع اللفظ فيها، فقولك (سقاني ماءً)حقيقة، أما قولك (سقاني موتاً)فمجاز، فليس الموت مما يُشرَب.

فالمعنى المعجمي الحرفي هو المعنى الأساسي للمفردة ، أما المعنى المجازي فهو استعمال الكلمة لتدل على معنى جديد غير المعنى الحرفي لها ، ومن ذلك المعاني المختلفة لكلمة (عين)يُحدد معناها السياق الذي ترد فيه لا سماتها الدلالية التي تميزها عن غيرها.

المجاز من أسباب التطور الدلالي ، ويُعدُّ المجاز من الموضوعات التي أثّرت في الدراسات القرآنية وحظيت بكثير من الاهتمام والتمحيص والتدقيق، وله دور مهم في معالجة المسائل والقضايا التي وقفت عندها الفُرق والمذاهب الإسلامية واختلفت فيها ،ولاسيما الصفات الإلهية ورؤية الله ومشاهد اليوم الآخر ووصف الجنة والنار ؛ وغيرها من المسائل التي أثارها التعبير الظاهري أو الباطني للقرآن الكريم. (الجبوري 2005–26)

وهدفت هذه الدراسة لبيان جهود السيوطي في دراسة المجاز وربطه بدلالة الألفاظ، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم علي التحليل.

صور من حياة السيوطي:

هو عبد الرحمن بن أبى بكر بن سابق الدين الخضيري، السيوطي نسبة إلى مدينة أسيوط، ولد في أول شهر رجب سنة 849هـ، وعاش يتيماً وحفظ القرآن دون الثماني سنوات، ثم حفظ كتاب عمدة الأحكام في الفقه لابن قدامة وشرحه لابن دقيق العيد، ومنهاج النووي، وألفية ابن مالك في النحو، ومنهاج البيضاوي في الأصول.

جلس مدرساً وهو ابن سبعة عشر عاماً ولزم كبار العلماء وأخذ عنهم . (السيروان1984/11– 13 والسيوطي 44/1/1994) كان إماماً ومؤرخاً وأديباً له نحو ستمئة مصنف؛ منها: الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة. ومن أشهر كتبه الإتقان في علوم القرآن، وتفسير الجلالين، الذي بدأه جلال الدين المحلي وأتمه السيوطي ويعتبر من أشهر التفاسير المتواترة بين جمهرة المسلمين المعاصرين. (الزِّرِكْلي 302/301/3/2002).

وفاته:

توفي في يوم الجمعة وقت العصر التاسع عشر جمادي الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة (العيدروس 90/2001).

تعريف المجاز: لغة: من جاز يجوز، جِزْ أي تجاوز الشيء وجاوز الطريق والموقع، أو تجاوز الحقيقة خرج عنها . (ابن منظور ب. ت،326/5)

اصطلاحاً: كل كلمة أُريد منها غير ماوضعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني فهو مجاز (عبد العبود 2007– 200–201) وهو كل ما تجاوزت به العرب من الألفاظ وما تجاوزت به من المدلولات (ابن خلدون 1958–48). وللمجاز أكثر من تعريف، وهو" اللفظ المستعمل في غير ما وضع له"، وتميل التعريفات المذكورة لعلم الدلالة أكثر منها لعلم البلاغة (عبد العبود201/20007) ، وعرفه السكاكّي بقوله:" الكلمة المستعملة في غير ماهي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في الموضوع" (السكاكي359/1987) يقول ابن جنَّى في تعريف المجاز: "الحقيقة ما أقّر في الاستعمال علي أصل وضعه في اللغة والمجاز ما كان بضدّ ذلك، واعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة" (ابن جني447/2/2015–448) ولا يفضى إلى المجاز إلا بقرينة تُسقط الشبهة وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة: هي الاتساع، والتوكيد، والتشبيه فإن عدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة ومنه قوله

سبحانه وتعالى(وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُمْ مِنَ الصَّالِحِينَ) (الأنبياء86) هذا مجاز فيه الأوصاف الثلاثة: أما السعة فلأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسماً وهو الرحمة، ولما التشبيه فلأنه شبّه الرحمة ولن لم يصح دخولها بما يجوز دخوله فبذلك وضعها موضعه، وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر ، وهذا تعالىالعرض وتفخيم له إذ صُيِّر إلى حيّز مايُشاهد ويُلمس ويُعاين. (ابن جني442/2/2015).

يقول عبد القاهر الجرجاني عن المجاز: "واعلم أن المجاز على ضربين: مجاز عن طريق اللغة ومجاز عن طريق المعنى والمعقول". فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا: (اليد مجاز في النعمة) والأسد مجازٌ في الإنسان وكلّ ما ليس بالسبع المعروف، كان حكماً أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة، لأننا أردنا أن المتكلم جاز باللفظة أصلها الذي وقعت له ابتداءفي اللغة، وأوقعها على غير ذلك، إما تشبيهاً ولما لصلة وملابسة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه. ومتى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازاً من طريق المعقول دون اللغة ، وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجمل من حيث هي جمل لا يصح ردّها إلى اللغة، ولا وجه لنسبتها إلى واضعها؛ لأن التأليف هو اسنادُ فعلٍ إلى اسمٍ، أو اسم إلى اسم، وذلك شيء يحصلُ بقصد المتكلم. (الجرجاني 408/1991). وعدَّ المحدثون المجاز ضرباً من ضروب التوسُّع في الكلام، وزيادة ألفاظ اللغة وتوليد دلالات جديدة، ومن مناهج وضع المصطلح، ومثال ذلك إطلاق المحدثين اسم (الهاتف) على جهاز التلفون حين قالوا: إن الهاتف كان صاحب صوت يُسْمع ولاتُرى وهو عندهم من الرئي أيّ من الجن، هذا في موروثهم الأنثروبولوجي، وحينما نجم التلفون في دنيا الحضارة وضعت له تسمية لغوية عربية بدلاً من ترجمته فقالوا: الهاتف. فنرى كيف نقلوا اسماً مجازاً من الإرث الأنثروبولوجي إلى الاستعمال العلمي ومثله أسماء القطار، والباخرة، والطائرة، والغوّاصة والسيّارة وغيرها (عبدالعبود40/2007). فالحياة متجددة لا تتوقف، والألفاظ محدودة فكان لابد من نقل معاني الألفاظ لتعبر عن هذا الجديد، وقد مرّت ألفاظ اللغة العربية عبر تاريخها الطويل بعصور مختلفة، وأحداث وظواهر اكتسبت منها دلالات عبّرت عن المفاهيم الحضارية والثقافية بأدق التفاصيل.

أقسام المجاز:

أشار بعض المحدثين إلى أن البلاغيين قَسموا المجاز إلى نوعين: المجاز العقلّي، والمجاز اللغويّ، أولها ما كان من طريق الإسناد كقولنا: خط أحسن مما وشّاه الربيع، فأُسندت التوشية مجازاً للربيع، ويسمى المجاز العقلي أو الإسناد المجازي، أما الثاني فما كان من طريق اللغة ويسمى المجاز اللغوي، كاستعمال اليد مجازاً في النعمة، أو الأسد مجازاً في الرجل الشجاع (الريح، ب ت1) وفي هذا السياق يقول ابن الأثير: " والذي تكشّف لي بالنظر الصحيح أن المجاز ينقسم إلي قسمين: توسع في الكلام وتشبيه، والتشبيه ضربان تشبيه تام، وتشبيه محذوف. فالتشبيه التام: أن يذكر المشبه والمشبه به. والتشبيه المحذوف أن يذكر المشبه دون المشبه به، يسمى "استعارة" وهذا الاسم وضع للفرق بينه وبين التشبيه التام، والاّ فكلاهما يجوز أن يطلق عليه اسم الاستعارة. لاشتراكهما في المعنى وأما التوسُّع فإنه يذكر للتصرف في اللغة لا لفائدة أخرى". ويضيف ابن الأثير :" إن شئت قلت إن المجاز ينقسم إلى توسع في الكلام وتشبيه واستعارة ولا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثلاثة؛ فأيُّهم وجد كان مجازاً فإن قيل إن التوسع شامل هذه الأقسام الثلاثة لأن الخروج من الحقيقة إلى المجاز اتساع في الاستعمال. قلت في الجواب إن التوسع في التشبيه والاستعارة جاء ضمناً وتبعاً ولن لم يكن هو السبب الموجِب لاستعمالهما، وأما القسم الآخر الذي هو لا تشبيه ولا استعارة، فإن السبب في استعماله هو طلب التوسُّع

لا غير، وبيان ذلك أنه قد ثبت أن المجاز فرع عن الحقيقة، وأن الحقيقة هي الأصل، وإنما يعدل عن الأصل إلى الفرع لسبب اقتضاءه، وذلك السبب الذي يعدل فيه عن الحقيقة إلى المجاز، أما أن يكون لمشاركة بين المنقول والمنقول إليه وصفاً، وأما أن يكون لغير مشاركة". (ابن الأثير ب.ت2/71-72)

الدلالة: لغة:

هي من مصدر دلَ يدلّ دَلالةً، ودِلالة إلا أن الفتح أعلى، ويقال: دُلولة بالضم وقلب الألف واو، وكلها بمعنى واحد هو هدى وأرشد – والدليل والدال المرشِد إلى الصواب. (ابن منظور. ب.ت،34-43 -48).

اصطلاحاً: الدلالة هي المعنى، ودلالة أي لفظ هي ما ينصرف إليه ذلك اللفظ من معنى مدرك أو محسوس، والدلالة هي دراسة المعنى .(عمر،1982- 22).

أقسام الدلالة عند القدماء والمحدثين :

عند القدماء:

عرَّف القدماء الدلالة تعريفاً يقوم على اقتران اللفظ بالعقل، أي الربط بين الملفوظ والمسموع وما يكون تفسيره في العقل البشري فهم يرون:" أنّ الاقتدار على إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة من مزايا البلاغة، كذلك الاقتدار على إيراده بطرق متساوية في الوضوح، فلا معنى لإدخال الأول تحت البيان دون الثاني، إلاّ أن يقال هذا تعريف بخاصة شاملة للمعرف ولايلزم منه ان يكون كل ما يغاير هذه الخاصة خارجاً عن وظائف البيان. ثم المختلفة تشتمل المختلفة في الكلمات التي هي أجزاء المركّب والمختلفة في وضوح الدلالة، فالطرق المختلفة في الأول ليس من البيان فأخرجه بقوله في وضوح الدلالة، إمّا لأنه أراد بالدلالة الدلالة العقلية لما أنّه تقرّر من أنّ الا ختلاف المذكور لايجري إلاّ في الدلالات العقلية، ولّما لأنّ الاختلاف في وضوح الدلالة يخصّ الدلالة العقلية، فلا حاجة إلى تقييد الدلالة بالعقلية لإخراج الطرق المختلفة بالعبارة.." (التهانوي27/1/1996).

وقسم القدماء الدلالة إلي قسمين: أ- دلالة لفظية(الطبيعية، الوضعية؛ وتشمل: التضمينية، التطابق ، الالتزام)، ب- دلالة غير لفظية: (عقلية، طبيعية، وضعية).(عبدالعبود2007-93-100).

عند المحدثين:

قسم المحدثون الدلالة إلى أربعة أقسام : دلالة صوتية، دلالة صرفية ، دلالة نحوية ، دلالة معجمية . (عبد العبود 117/100/2007).فصل اللغويون المحدثون بين الظواهر المتعلقة بالأصوات والمعنى والبنية والتركيب على نحو ما هو معروف في مستويات الدرس اللغوي الحديث، وكان القدماء لا يحددون البحث في اللغة هذا التحديد القاطع، فقد حدث عندهم خلط في بعض الأحيان بين موضوعات هذه المستويات بالرُّغم من إدراكهم للفروق بين هذه الأفرع، وقد اقترب السيوطي من هذا التقسيم حين تناول البحوث المتصلة باللفظ في أقسام محددة والمتصلة في المعنى في أقسام أخرى.(حمودة 282/281/1989).

المجاز عند السيوطي:

يقول السيوطي في كتابه المزهر: " إن العرب تكلمت بالحقيقة والمجاز ووضعت المجاز كما وضعت الحقيقة " (السيوطي365/1/2009)، والمجاز " فنٌ عظيٌم متسع بالغت فيه العرب لاستعمالهم له كثيراً "ونفى الظاهرية وقوعه في القرآن الكريم وقالوا لأنه كذب، فإن قولك للبليد حمار هذا كذب والقرآن منزه عنه (السيوطي 94/1988). ولن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير منه وذلك محال على الله تعالى، وهذه شبهةٌ باطلة ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحسن فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من

الحقيقة ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد.....(السيوطي348/247/1/2009)، والقرآن الكريم يكمن أعجازه في بلاغته ولذلك لابد من ورود المجاز فيه.

تعريف المجاز عند السيوطي:

عرّف السيوطي المجاز بقوله: "أما المجاز فمأخوذ من جاز يجوز إذا استُن ماضياً –تقول جاز بنا فلان وجاز علينا فارسٌ، هذا هو الأصل ثم تقول أن نفعل كذا أي ينفذ ولا يرد ولا يُمنع قولنا مجاز يعني أن الكلام الحقيقي يمضي لسننه ولا يُعتَرض عليه وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه، إلا أن فيه من تشبيه أو استعارة وكفٌّ ماليس في الأول، وذلك كقولنا. عطاء فلان مُزْنٌ واكف فهذا تشبيه، وقد جاز مجاز قوله: عطاؤه كثير وافٍ ومن هذا قوله تعالى: (نَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ) (القلم:16)، فهذا استعارة "(السيوطي282/1/2009)،وقولك: بنيت لك في قلبي بيتاً مجاز واستعارة لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه، بخلاف قولك: بنيت داراً فإنه حقيقة لا مجاز فيه ولا استعارة وإنما المجاز في الفعل الواصل إليه. (السيوطي283/1/2009)، ويرى السيوطي أن جميع أنواع الاستعارات داخلة تحت المجاز كقوله من الكامل:

غَمْرُ الرِّداءِ إذا تَبَسَّمَ ضاحِكاً غَلِقَتْ لضَحكَتِهِ رِقابُ المالِ

والبيت لكثير عزة (القالي 291/1/1926)

وقوله من الطويل:

وَوَجْهٌ كأنَّ الشّمسَ حَلّتْ رِداءَها عليه، نَقِيُّ اللّون لم يَتَخَدّد

والبيت لطرفة(طرفة20/2002)

جعل للشمس رداء استعارة للنور؛ لأنه أبلغ. واعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز ووقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شيوع المجاز فيها. (السيوطي283/1/2009–285).

واستخدم المجاز لأنه أقوي وأبلغ فالرداء يدل علي الشمول، والمجاز يخرج باللفظ عن ذلك المعني المألوف الشائع فيثير في ذهن السامع، أو القارئ دهشة، أو غرابة، أو طرفة تجعله يتأمل المعني المقصود.

والسيوطي يتفق مع ابن جني في تعريفه للمجاز؛ حيث يستشهد في كتابه المزهر بآراء ابن جني فيقول: قال ابن جني:" ومن المجاز في اللغة أبواب الحذف والزيادات والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف نحو: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) (يوسف82)، ووجه الاتساع فيه أنه استعمل لفظ السؤال مع مالا يصح في الحقيقة سؤاله، والتشبيه أنها شُبهت بمن يصح سؤاله مما كان بها، والتوكيد إنه في ظاهر اللفظ أحال السؤال على من ليس عادته الإجابة، فكأنهم ضمنوا لأبيهم أنه إن سأل الجمادات والجمال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناه في تصحيح الخبر" .

كما يتفق السيوطي مع عبد القاهر الجرجاني، فالجرجاني يقول: كل استعارة مجاز وليس كل مجاز استعارة . (الجرجاني 356/1995)،

أقسام المجاز عند السيوطي:

قسَّم السيوطي المجاز إلى قسمين: الأول: المجاز في التركيب ويسمى مجاز الإسناد (المجاز العقلي) وعلاقته الملابسة وذلك أن يسند الفعل أو شبهه إلى غير ماهو له أصالة لملابسته له كقوله تعالى: (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ) (الأنفال2) نسبت الزيادة وهي فعل الله إلى الآيات لكونها سبباً لها، (يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ) (القصص4) ، (يَا هَامَانُ ابْنِ لِي) (غافر36) نسب الذبح وهو فعل الأعوان إلى فرعون، والبناء

وهو فعل العلة إلى هامان لكونهما آمرين به. ومنه قوله تعالى: (يوماً يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً) (المزمل17) نسب الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه. (السيوطي 348/2/2008– السيوطي 96/1988). ولهذا القسم أربعة أنواع: ما طرفاه حقيقيان: كقوله تعالى: (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا) (الزلزلة:2). وما طرفاه مجازيان نحو: (فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) (البقرة:16) أي ما ربحوا فيها وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز، ما أحد طرفيه حقيقي دون الآخر إما الأول أو الثاني كقوله: (أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَاناً) (الروم :35)أي برهاناً. ومثل فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ) (القارعة:9) فاسم الأم الهاوية مجاز، أي كما أن الأم كافلة لولدها وملجأ له كذلك النار للكافرين كافلة ومأوى ومرجع . (السيوطي 348/2/2008). وقد شاع عند الباحثين أن المجاز العقلي من مكتشفات عبدالقاهر الجرجاني، وهذا القول ليس صحيحاً على إطلاقه لأن الذي تسلم نسبته للجرجاني إنما هو تفصيل القول فيه وتسميته والإكثار من الشواهد عليه ، والبحث عن جهة التجوز فيه (المطعني31/1/2007)، فقد تطرق له سيبويه وإن لم يسميه، فقد ذكر بأن الليل والنهار لايمكران وإنما المكر فيهما(سيبويه 89/1/1317)، وأشار إليه الفراء في أفصح ما في الأساليب العربية القرآن الكريم، وذكر قوله تعالي:(فَمَا رَبِحت تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهتَدِينَ)(البقرة16)ن ربما قال القائل: كيف تربح التجارة؟ وإنما يربح الرجل التاجر؟ وذلك من كلام العرب، ربح بيعك، فحسن القول بذلك لأن الربح والخسران إنما يكونان في التجارة، فعلم معناه، ومثله من كلام العرب هذا ليلٌ نائم، ومثله من كلام الله:(فَإِذَا عَزَمَ الأَمرُ)(محمد21) وإنما العزيمة للرجال (الفراءب–ت15/1).وتحليل الفراء لهذه الصورة يوضح أنه عرف أثر التجوز في العبارة وحرص علي بيان العلاقة بين المسند إليه المجازي (التجارة) والمسند إليه الحقيقي (التاجر) وهذا التصرف في الاسلوب من طرائق العرب في البيان، وهذا ما اسماه المتأخرون بالمجاز العقلي أو مجاز الاسناد.

الثاني: المجاز المفرد ويسمى المجاز اللغوي وهو: " استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً " وأنواعه كثيرة نذكر منها: (السيوطي 348/2/2008–350، السيوطي 187/1/1988–188، السيوطي 94/1988–95).

الأول: الحذف والاختصار: كقوله تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ) (البقرة :184) أي فافطر فعدة، وقوله تعالى(أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ) (يوسف، 45–46) أي فأرسلوه فجاءه فقال يا يوسف.

وكثر في القرآن حذف المبتدأ والخبر والمفعول به والجواب، نحو قوله تعالى: (وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ) (الأنعام27) أي:لرأيت أمراً فظيعاً، وقوله: (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) (ق:1) أي لتبعثن أو نحو ذلك.

الثاني: الزيادة: نحو :(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (الشورى11) فالكاف زائدة إذ القصد نفي المثل لا نفي مثل المثل، والكاف زائدة للتوكيد لا موضع لها من الإعراب لأنها حرف(ابن النحاس51/4/2009)، وقوله تعالى: (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (القيامة1) أي: أقسم، ف (لا) زائدة، لأنها لم تؤثر في المعني لذلك فهي زائدة وكل ما لا يأثر في المعني فهو زائد.

الثالث: إطلاق اسم الكل على الجزء: نحو قوله تعالى: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ)(البقرة 19)، أي أناملهم ونكتة التعبير عنها بالأصابع إشارة إلى إدخالها على غير المعتاد مبالغة من الفرار.

الرابع: إطلاق اسم الجزء على الكل: نحو قوله تعالى:(وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ) (الرحمن :27) أي ذاته. وقوله (فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ) (البقرة :144)أي نواتكم، إذ الاستقبال يجب بالصدر.

الخامس:إطلاق اسم الخاص على العام: نحو قوله تعالى:(إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (الشعراء :16) أي رسله.

السادس: إطلاق اسم العام على الخاص: نحو قوله تعالى: (وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ) (الشورى :5) أي للمؤمنين، بدليل قوله تعالى:(وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا)(غافر :7)..

السابع: إطلاق اسم الملزوم على اللازم: ولم يذكر له السيوطي مثالاً ، ومثل له الزركشي بقوله تعالى: (أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ) (الروم 35). (الزركشي1376 هـ/68).

الثامن: إطلاق اسم اللازم على الملزوم: نحو قوله تعالى: (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً) (المائدة 112). أي هل يفعل؟ أطلق الاستطاعة على الفعل لأنها لازمة له.

التاسع: إطلاق المسبب على السبب: نحو قوله تعالى: (وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا) (غافر13)، (قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا) (الأعراف26) أي مطر تسبب عنه الرزق واللباس. ومنه قوله تعالى: (الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا) (النور33) أي مؤونة النكاح من المهر والنفقة وما لابد للمتزوج منه.

العاشر: إطلاق السبب على المسبب: نحو قوله تعالى:(مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ)(هود20) أي القبول والعمل به لأنه متسبب عن السمع.

الحادي عشر: تسمية الشيء باسم ما كان عليه: نحو قوله تعالى:(وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ)(النساء2) أي الذين كانوا يتامى، إذ لا يتم بعد البلوغ. ومنه قوله: (فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ)(البقرة232) أي الذين كانوا أزواجهن. وقوله:(إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا)(طه74) سماه مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجرام.

الثاني عشر: تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه: نحو قوله تعالى: (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) (يوسف36) أي عنباً يؤول إلى الخمرية ومنه، قوله تعالى (وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا)(نوح27) أي صائر إلى الكفر والفجور، ومنه أيضاً قوله تعالى: (حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ)(البقرة230) سماه زوجاً لأن العقد يؤول إلى الزوجية. يجعله زوجاً – لأنها لا تُنكح في حال كونه زوجاً.

الثالث عشر: إطلاق اسم الحال على المحل: نحو قوله تعالى: (فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)(آل عمران107) أي في الجنة لأنها محل رحمة الله. وقوله: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ)(سبأ33) نسب المكر إلى الليل على سبيل المجاز العقلي. وقوله تعالى:(إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ) (الأنفال 43) أي في عينيك على قول الحسن البصري وقد ذكر الزمخشري ت (538 هـ)إن (في منامك) أي في رؤياك وذلك أن الله عز وجل أراهم إياه في رؤياه قليلاً، فأخبر بذلك أصحابه فكان تثبيتاً لهم وتشجيعاً على عدوهم.(الزمخشري1407/2/191)

الرابع عشر: عكسه إطلاق اسم المحل على الحال: نحو قوله تعالى:(فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ) (العلق17) أي أهل ناديه أي محله، ومنه التعبير باليد عن معنى القوة، نحو قوله تعالى: (بِيَدِهِ الْمُلْكُ) (الملك:1). وبالقلب عن العقل نحو قوله تعالى:(قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ) (الأعراف179)أي عقول، وبالأفواه عن الألسن نحو قوله تعالى:(يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ) (النور 15). وبالقرية عن ساكنيها نحو:(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) (يوسف 82).

الخامس عشر: تسمية الشيء باسم آلته: نحو قوله تعالى: (وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ) (الشعراء 84) أي ثناءً حسناً، لأن اللسان آلته. ومنه قوله:(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ) (إبراهيم4) أي بلغة قومه لأن اللسان آلة اللغة.

السادس عشر: تسمية الشيء باسم ضده : نحو قوله تعالى: (فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) (آل عمران 21) والبشارة الحقيقية في الخبر السار. ومنه تسمية الشيء باسم الصارف عنه، ذكره السكاكي وخرَّج عليه قوله تعالى: (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (الأعراف12) يعني ما دعاك إلى ألاّ تسجد.

السابع عشر: إضافة الفعل إلى مالا يصح منه تشبيها: نحو قوله تعالى: (جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ) (الكهف 77) وصف الجدار بالإرادة، وهي من صفات الحي، تشبيهاً لميله للوقوع بإرادته.

الثامن عشر: إطلاق الفعل والمراد مشارفته ومقاربته وإرادته: نحو قوله تعالى:(فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ) (الطلاق:2) أي قاربن بلوغ الأجل، أي انقضاء العدة لأن الإمساك لا يكون بعده، وهو في قوله تعالى:(فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ) (البقرة 232) حقيقية. أي بعد إكمالهن العدة وأردن الرجوع إلى أزواجهن ولو كانت مقاربته لم يكن للولي حكم إزالة الرجعة ولا تسمى عاضلاً حتى يمنعها تمام العدة من الرجوع (السيوطي350/2/2008). وقوله تعالى: (فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) (الأعراف34). أي قرب مجيئه، قال السيوطي:" وبه يندفع السؤال المشهور فيها إن عند مجيئه لا يتصور التقديم ولا التأخير" (السيوطي351/2/2008).

التاسع عشر: القلب: وذكر السيوطي للقلب ودلالته في القرآن أنواع منها: قلب الإسناد: نحو قوله تعالى:(مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ) (القصص 76). أي لتنوء العصبة بها. ومنه قوله تعالى: (لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ) (الرعد 38). أي لكل كتاب أجل.

قلب العطف: نحو قوله تعالى:(ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) (النجم 8) أي تدلى فدنا لأنه بالتدلي مال إلى الدنو.

قلب التشبيه: وهو إما لقصد المبالغة، فينقلب التشبيه ويجعل المشبه هو الأصل، نحو قوله تعالى: (قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا) (البقرة 275)، وكان الأصل أن يقولوا إنَّما الربا مثل البيع، لأن الكلام في الربا لا في البيع فعدلوا عن ذلك وجعلوا الربا أصلاً ملحقاً به البيع في الجواز وأنه لخليق بالحل أو لوضوح الحال نحو قوله تعالى:(وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى) (آل عمران 36) فإن الأصل: وليس الأنثى كالذكر، وانما عدل عن الأصل لأن المعنى: وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وُهبت. وقيل مراعاة للفواصل لأن قبله (إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى) (آل عمران 36).

العشرون: إقامة صيغة مقام أُخرى: ذكر السيوطي إن تحته أنواعاً كثيرة منها: إطلاقِ المصدر على الفاعل: نحو قوله تعالى:(فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي) الشعراء77) ولهذا أفرده.

إطلاق المفعول: نحو قوله تعالى:(وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ) (البقرة255) أي معلومه. وقوله (صنع الله) (النمل 88) أي مصنوعه. إطلاق البُشْرى على المُبشَّر به، نحو قوله تعالى: (بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ) (الحديد 12) أي بشرناكم دخول الجنة. وإطلاق الهوى على المَهْوِي، نحو قوله تعالى(وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى) (النازعات 40) أي عما تهواه من المعاصي.

القول على المقول، نحو قوله تعالى(قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ) (الإسراء42) أي مدلول قولهم.

إطلاق الفاعل والمفعول على المصدر: نحو قوله تعالى(لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ) (الواقعة2) . أي تكذيب. وقوله تعالى: (بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ) (القلم6) أي الفتنة على إن الياء غير زائدة.

إطلاق الفاعل على المفعول: نحو قوله تعالى: (خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ) (الطارق6) أي مدفوق. وقوله تعالى: (قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) (هود43) أي معصوم، أريد اسم الفاعل. وقوله: (أَذًا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا) (العنكبوت 67) أي مأموناً فيه.

إطلاق مفعول على فاعل، نحو قوله تعالى: (إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا) (مريم 61) أي آتياً. وقوله: (حِجَابًا مَسْتُورًا) (الإسراء45) أي ساتراً.

إطلاق فعيل على مفعول : نحو قوله تعالى: (وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا) (الفرقان55) أي مظهوراً فيه.

إطلاق المفرد على المثني : نحو قوله تعالى: (واللهُ ورسولُه أحقُّ أن يرضوه) (التوبة62) أي يرضوهما فأفرد لتلازم الرضائيين.

إطلاق المفرد على الجمع: نحو قوله تعالى: (إنَّ الإنسان لفي خسرٍ) (العصر2) أي الأُناسي، بدليل الاستثناء، وقوله: (إن الإنسان خلق هلوعاً) (المعارج19) بدليل قوله: (إلا المصلين) (المعارج22) إطلاق المثنى على المفرد نحو قوله تعالى: (ألقيا في جهنم) (ق 24) أي الق أطلق الفعل على المثنى واسند إليه (السيوطي351/2/2008).

إطلاق الماضي على المستقبل لتحقق وقوعه : نحو قوله تعالى (أَتَى أَمْرُ اللَّهِ) (النحل1). أي الساعة بدليل فلا تستعجلوه (السيوطي347/2/2008-355).ومن الملاحظ إن السيوطي نقل بعض التعريفات كما هي وزاد علي بعضها زيادة طفيفة ،بينما توسع في شرح بعض الأنواع وحشد لها الأمثلة والشواهد وأختصر في البعض الآخر.

أنواع اختلف في عدها من المجاز:

ذكر السيوطي أنواعاً من المجاز اختلف في عدها منه، وهي ستة أنواع :

الأول: الحذف فالمشهور أنه من المجاز وأنكره بعضهم لأن المجاز استعمال اللفظ في غير موضوعه والحذف كذلك. وقال ابن عطية: حذف المضاف هو عين المجاز ومعظمه وليس كل حذف مجازوقال القرافيّ: الحذف أربعة أقسام: قسم يتوقف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الإسناد نحو (وَسْئَلِ القرية) (يوسف 82) أي أهلها إذ لا يصح إسناد السؤال إليها وقسم يصح بدونه لكن يتوقف عليه شرعاً كقوله: (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدةٌ من أيام أُخر) (البقرة 184): أي فأفطر فعدة. وقسم يتوقف عليه عادة لا شرعاً نحو: (اضرب بعصاك البحر فانفلق) (الشعراء 63) أي فضربه، وقسم يدل على دليل غير شرعي ولا هو عادة نحو:(فقبضت قبضة من أثر الرسول) (طه96) دل على أنه إنما قبض من أثر حافر فرس الرسول وليس في هذه الأقسام مجاز إلا الأول. وقال القزويني في الإيضاح: متى تغير إعراب الكلمة بحذف أو زيادة فهي مجاز نحو: (وسئل القرية) (يوسف82)، (وليس كمثله شيء) (الشورى11) وإن كان الحذف أو الزيادة لا يوجب تغير الإعراب نحو (أو كصيب) (البقرة19) (فبما رحمة) (آل عمران159) فلا توصف الكلمة بالمجاز.

الثاني: التأكيد زعم قوم أنه مجاز لأنه لا يفيد إلا ما أفاده الأول والصحيح أنه حقيقة، قال الطرطوشي في العمدة :" ومن سماه مجازاً قلنا له إذا كان التأكيد بلفظ الأول نحو عجل عجل ونحوه فإن جاز أن يكون الثاني مجازاً جاز في الأول" لأنهما في لفظ واحد وإذا بطل حمل الأول على المجاز بطل حمل الثاني عليه لأنه مثل الأول. واختار السيوطي أنه حقيقة لا مجاز. واختيار السيوطي أنه حقيقة لا مجاز يعود إلي أنه لم يعد التأكيد ضرباً من ضروب المجاز.

الثالث: التشبيه زعم قوم أنه مجاز، وقال السيوطي أنه حقيقة واستدل بقول الزنجاني"قال الزنجاني:"في المعيار لأنه معنى من المعاني وله ألفاظ تدل عليه وضعاً فليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه".

الرابع: الكناية وفيها أربعة مذاهب:

المذهب الأول إنها حقيقة، وهو الظاهر لأنها استعملت فيما وضعت له وأريد بها الدلالة على غيره. (السيوطي، 2008/ 355/2)

المذهب الثاني: أنها مجاز. المذهب الثالث: أنها لا حقيقة ولا مجاز، واليه ذهب صاحب التلخيص لمنعه في المجاز أن يراد المعني الحقيقي مع المجازي تجويزه ذلك فيها. المذهب الرابع: انها تنقسم إلى حقيقة ومجاز، فإن استعمل اللفظ في معناه مراداً منه لازم المعنى أيضاً فهو حقيقة، وان لم يرد المعنى بل عبر بالملزوم عن اللازم فهو مجاز؛ لاستعماله في غير ما وضع له. ورجَّح السيوطي هذا المذهب فقال: والحاصل أن الحقيقة منها أن يستعمل اللفظ فيما وضع له ليفيد غير ما وضع له والمجاز منها أن يريد به غير موضوعه استعمالاً وافادة.

الخامس: التقديم والتأخير عدَّه قوم من المجاز لأن تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعل نقل لكل واحد منهما عن مرتبته وحقه. ورجَّح السيوطي أنه ليس مجازاً واستدل ب: "قال في البرهان" والصحيح أنه ليس منه فإن المجاز نقل ما وضع إلى مالم يوضع له.

السادس: الالتفات ورأى السيوطي أنه ليس من المجاز واستدل بقول السبكي "قال السبكي: لم أر من ذكر هل حقيقة أو مجاز قال وهو حقيقة حيث لم يكن معه تجريد".

ما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين هو الموضوعات الشرعية كالصلاة والزكاة والصوم والحج فإنها حقائق بالنظر إلى الشرع ومجازات بالنظر إلى اللغة(السيوطي2008/2/354-355).

الواسطة بين الحقيقة والمجاز: قيل بها في ثلاثة أشياء(السيوطي2008/2/355-356)

الأول: اللفظ قبل الاستعمال وهذا القسم مفقود في القرآن ويمكن أن يكون منه أوائل السور على القول بأنها للإشارة إلى الحروف التي يتركب منها الكلام.الثاني: الأعلام: أن يكون اللفظ لا حقيقة ولا مجازاً لغوياً ، ومن ذلك اللفظُ في أول الوضع قبل استعماله فيما وضُع له ، أو في غيره ، ليس بحقيقة ولا مجاز لأن شرط تحقق كل واحد من الحقيقة والمجاز الاستعمالُ؛ ومنه الأعلام بالنسبة إلي مسمياتها ، والمراد بالأعلام هنا الأعلام المتجددة دون الموضوعة بوضع أهل اللغة ، فإنها حقائق لغوية ، كأسماء الأجناس ؛ وقد ألحق بعضُهم بذلك اللفظ المستعمل في المشاكلة ، نحو:(وجزاءُ سيئةٍ سيئة مثلها) فذكر أنه واسطة بين الحقيقة والمجاز، وهو ممنوع(سيوطي2009/1/291). الثالث: اللفظ المستعمل في المشاكلة نحو: (مكروا ومكر الله) (آل عمران54) ذكر بعضهم أنه واسطة بين الحقيقة والمجاز، قال "لأنه لم يوضع لما استعمل فيه فليس حقيقة ولا علاقة معتبرة فليس مجازاً". وقال السيوطي: "والذي يظهر أنها مجاز والعلاقة المصاحبة".

مجاز المجاز: يقول السيوطي وهو أن يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر فتجوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما كقوله تعالى: (وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ) (المائدة:5) فإن قول لا إله الا الله مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ والعلاقة السببية لأن توحيد اللسان مسبب عن توحيد الجنان والتعبير بلا إله إلا الله عن الوحدانية من مجاز التعبير بالقول عن المفعول فيه. وجعل منه ابن السيد قوله:(أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا)(الأعراف 26) فإن المنزل عليهم ليس هو نفس اللباس بل الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس(السيوطي 2008/2/355-356). والمجاز هو استعمال اللفظ في

غير ما وضع له أولاً (السيوطي187/1/1988)، فتستعمل الكلمات استعمالاً مجازياً ثم تمُر الأيام علي تلك المجازات ويكثر استعمالها، فتُنسى الناحية المجازية فيها وتصبح معانيها حقيقية مثل كلمة(العين) التي هي في الأصل العضو المبصر ثم انتقلت إلي معانٍ أخرى مجازية فأصبحت تدل علي عين الميزان، وعين الماء... فيتحد اللفظ ويتعدد المعني فهو المشترك ،أو يتعدد اللفظ والمعني واحد كالسيف والصارم فهو الألفاظ المترادفة (السيوطي292/1/1988). واطلاق اللفظ على ما يضاد للتفاؤل كتسمية الصحراء المهلكة بالمفازة وهو ما يطلق عليه الأضداد... وذلك لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً، فالجمع بينهما مجاز (السيوطي198/1/1988).

الدلالة عند السيوطي:

يقول السيوطي في المزهر: لابد للإنسان أن يدل علي حاجاته ومقاصده إن لم تكن حاضرة أمامه فوضعوا الكلام للدلالة عليها، والكلام إنما هو حرف وصوت، ولا يمكن للحروف أن تحصل المقصود فركبوا منها الكلام، ثنائياً، وثلاثياً، ورباعياً، وخماسياً، وما عدا هذه التراكيب يكون مزيداً. وكان الأصل أن يكون بإزاء كل معني عبارة تدل عليه، غير أنه لا يمكن ذلك، لأن هذه الكلمات متناهية ومواردها ومصادرها متناهية. فدعت الحاجة إلي وضع ألفاظ مشتركة، ومتواردة، ومترادفة، ثم رأوا أنه يضيقُ نطاقُ النُطق عن استعمال الحقيقة في كل اسمٍ فعدلوا إلي المجاز والاستعارات، ثم هذه الألفاظ تنقسم إلي مشتركة، وإلي عامة مطلقة، وإلي ما هو مفرد بإزاء مفرد، ويمكن أن يكون لكل شيءٍ لفظٌ. فلما كانت الألفاظُ أيسر وأفيد وأعُمصارت موضوعة بإزاء المعاني، فالوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء.(السيوطي32/1/2009-33).

طرق الدلالة على المعنى عند السيوطي أربعة أنواع:

يقول السيوطي في كتابه (معترك الأقران) (172): "قال بعضهم :الألفاظ إما أن تدل بمنطوقها، أو بفحواها، أو بمفهومها، أو باقتضائها وضرورتها ، أو بمعقولها المستنبط منها، حكاه ابن الحصار، وقال هذا كلام حسن" قلت فالأول دلالة المنطوق والثاني دلالة المفهوم والثالث دلالة الاقتضاء والرابع دلالة الإشارة.

1- دلالة المنطوق: عرّفها السيوطي بأنها ما دل عليه اللفظ في محل النطق فإن أفاد معنى لا يحتمل غيره فالنص نحو فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) (البقرة 196) (السيوطي 288/2/2008).

2- دلالة المفهوم: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق وهي قسمان: مفهوم موافقة ، ومفهوم مخالفة، فالأول: ما يوافق حكمه المنطوق ،فإن كان أولي سمي فحوي الخطاب كدلالة(فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ) (الإسراء23) - علي تحريم الضرب لأنه أشد . وإن كان مساوياً سمي لحن الخطاب، أي معناه ،كدلالة: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا)(النساء10) - علي تحريم الإحراق لأنه مساوٍ للأكل في الإتلاف.

والثاني: ما يخالف حكمه المنطوق، وهو أنواع:مفهوم صفة ، نعتاً كان أو حالاً أو ظرفاً أو عدداً، نحو:(إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا) (الحجرات6) أن غير الفاسق لا يجب التبين من خبره.

وشرط نحو: (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ)(الطلاق6)أي فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن.

وغاية نحو(فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) (البقرة230)أي فإذا نكحته تحل للأول .

وحصر نحو:(لا إله إلا الله) أي فغيره ليس بإله.(السيوطي170/1/1988-171)

3- دلالة الاقتضاء:

يقول السيوطي هو ماتوقفت صحة دلالة اللفظ على إضمار، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف82) أي أهلها، إذ لا يعقل أن يسأل القرية ولابد عندئذ من تقدير محذوف ليصبح الكلام مقبولاً عقلاً وهو أهل القرية .(السيوطي 169/1/1988، 82/2/2008).

4-دلالة الإشارة:

وعرفها السيوطي بأنها دلالة المنطوق إذا لم تتوقف صحته على إضمار ويدل على مالم يقصد إليه مثل قوله تعالى:﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (البقرة 187)، فيدل بالإشارة على صحة صوم من أصبح جُنُباً جزءاً من النهار . (السيوطي169/1/1988-170،89/2/2008).

أثر المجاز في الدلالة:

إن الأثر الدلالي للمجاز يكون في نقل الدلالة من مجالها الحقيقي إلي المجال المجازي، فالكلام المجازي هو الذي يُستخدم للدلالة علي المعني المراد علي سبيل التشبيه، والتمثيل، والمجاز المرسل، والاستعارة، والكناية، فالمعني الذي تفيده الكناية مثلاً يمكن أن يؤخذ بدلالته الأصلية، أو دلالته المجازية، فالمدلول الأول الأصلي مقصود مع المدلول الثاني المجازي، فالدلالة بناءً علي ذلك دلالة مطابقة، فالكناية هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له أصلاً مع إمكان إيراد المعني الحقيقي، أما الدلالة المجازية الجزئية التي يذكر فيها المعني الجزئي ويراد بها المعني الكلي فهي دلالة التضمن، وذلك مثل قوله تعالى:﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾(النساء92)، فاستعمل لفظ "رقبة" وأريد بها العبد، والرقبة جزء من الجسم ودلالتها متضمنة في الجسم، أما علاقة الالتزام فهي ماتفيده الاستعارة، وهي الاشتراك في صفة أو أكثر مثل (رأيتُ أسداً في المعركةِ).

الخاتمة:

إنّ كثيراً من معطيات الدرس الدلالّي الحديث توصل إليها علماء العربية أثناء دراستهم للغة. والدراسة التي قام بها السيوطي في المجاز تشبه الدراسات اللغوية الحديثة في طرق تناول الموضوع والمنهجية. فقد درس السيوطي المجاز دراسة وصفية تحليليّة، فالسيوطي جامع وناقل وباحث وقد استفاد كثيراً من آراء العلماء الذين سبقوه، وقد أشار السيوطي للعلاقة القوية التي تربط المجاز بالدلالة. ومن أهّم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- ذكر السيوطي بعض أنواع المجاز ولم يوضح السبب الذي جعله يرجح بعض الآراء علي بعض ولم يعلل أو ينتقد الرأي الآخر.
- اتفق السيوطي مع الجرجاني في تعريف المجاز فالجرجاني يقول: "كل استعارة مجاز وليس كل مجاز استعارة" ويرى السيوطي أن جميع أنواع الاستعارات داخلة تحت المجاز.
- ووافق ابن جني في المعاني التي يعدل إليها بالمجاز.
  - أكد السيوطي على العلاقة بين المجاز والدلالة.
  - أكد السيوطي أن المجاز عامل من عوامل ظهور المترادف، والمشترك اللفظي والأضداد.
  - أشار السيوطي إلى أن المجاز يسهم في اتساع المعنى والتطور الدلالي للمفردات.

توصيات: البحث في الكتب والرسائل التي جمعها وكتبها السيوطي في مجال الدلالة، والقاء الضوء علي نشاطه اللغوي وربطه بما استجد في علم اللغة الحديث.

قائمة المصادر

*القرآن الكريم.

أولاً – الكتب :

1. ابن الأثير، ضياءالدين، ب ت، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي و بدوي طبانة– دار نهضة مصر للطبع والنشر – القاهرة
2. التهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، دار الكتب العلمية، بيروت،2000م
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان، 2015 م، الخصائص، ط1، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة
4. ابن خلدون، عبدالرحمن، 1958 م، مقدمة ابن خلدون، ط1، تحقيق علي عبدالواحد وافي، القاهرة
5. حمودة، طاهر سليمان، 1989م جلال الدين السيوطي، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت.
6. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر،1376 هـ 1957م البرهان في علوم القرآن، ط1 ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
7. الزِّركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس،2009م الأعلام، ط 5، دار العلم للملايين.
8. الزمخشري، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر، 1430هـ 2009م، تفسير الكشاف، ط3، ت خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
9. .سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، ،2014 الكتاب، ط3، ت عبدالسلام محمد هارون، الناشر: الخانجي
10. السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، 1987م،– مفتاح العلوم ط7– تحقيق نعيم زرزور.
11. السيروان، عبد العزيز عز الدين، 1984.م – طبقات الحفاظ والمفسرين (مع دراسة عن الإمام السيوطي ومؤلفاته) ط1عالم الكتب – بيروت،
12. السيوطي، جلال الدين، 1991م، قطف الأزهار في كشف الأسرار ط4– تحقيق أحمد بن محمد الحمادي إدارة الشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الدوحة.
13. السيوطي، جلال الدين، 1986م، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، ط1 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية.
14. السيوطي، جلال الدين، 2009م، ، المزهر في علوم اللغة العربية، ط2، تحقيق فؤاد على منصور، دار الكتب العلمية ، بيروت.
15. السيوطي، جلال الدين، 1988م – التحبير في علم التفسير، مقابل على نسخة خطية، ط1، – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
16. السيوطي، جلال الدين، 2008م، ،الإتقان في علوم القرآن، صححه خالد العطار، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان.
17. السيوطي، جلال الدين، 1988م، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ط1، ، صححه وضبط فهارسه أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان.
18. ديوان طرفة بن العبد، 2002م، شرحه مهدي محمد ناصر، ط3، دار الكتب العلمية.
19. العيدروس،. عبد القادر بن شيخ بن عبد الله، 2001م، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، ط1، – ت أحمد حالو و محمود الأرناؤوط وأكرم البوشي، دار صادر – بيروت.

20. عبد العبود، جاسم محمد ، 2007م– مصطلحات الدلالة العربية، ط1، دار الكتب العلمية –بيروت.
21. عمر، أحمد مختار 2009م، علم الدلالة، ط7، عالم الكتب، القاهرة.
22. الفراء، أبوزكريا يحيي بن زياد، ب–ت، معاني القرآن، ت:أحمد يوسف التجاني ومحمد علي النجار وعبدالفتاح اسماعيل الشلبي، القاهرة.
23. القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، 1926م ، الأمالي، ط2، ت: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية.
24. المطعني، عبد العظيم إبراهيم 2007م، المجاز في اللغة والقرآن الكريم، ط2، مكتبة وهبة– عابدين، القاهرة.
25. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم، ب–ت، لسان العرب، ت عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
26. النحاس، أبي جعفر بن محمد اسماعيل، 2009م، إعراب القرآن، ط3، ت عبدالمنعم خليل إبراهيم، لبنان.
27. الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفي، 1999م، جواهر البلاغة (في المعاني والبيان والبديع)، دقق فهارسها حسن نجار محمد – مكتبة الآداب –42 ميدان الأوبرا.

<u>ثانياً – الدوريات والبحوث:</u>

1. الريح، صديق مصطفي– الإسناد المجازي في القرآن وملابساته وأسراره البلاغية –مجلة كلية الآداب – جامعة الخرطوم– adabjournal.uofk.edu.
2. الجبوري، جنان منصور كاظم، 2005م– 1426هـ، التطور الدلالي للألفاظ في النص القرآني (دراسة بلاغية)– بحث لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية –جامعة بغداد.